

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - في امتحانات القل والامتحانات النهائية بكلية البنات بالقاهرة والاسكندرية تكون النهاية الصغرى للنجاح في كل مادة من المواد الدراسية المقروءة ، ٤٠٪ من نهايتها العظمى مما ألغته العربية فتكون نهايتها الصغرى ٥٠٪.

مادة ٢ - تعتبر الطالبة ناجحة في هذه الامتحانات اذا حصلت على مجموع النهايات الصغرى لجميع المواد مع توافر أحد الشروط الآتية :

(١) أن تكون ناجحة في جميع المواد .

(٢) أن تكون ناجحة في اللغة العربية وفي اللغة الأجنبية الأولى وفي باقي المواد عدماً واحدة واحدة .

(٣) أن تكون ناجحة في اللغة العربية وفي اللغة الأجنبية الأولى وفي باقي المواد عدماً مادتين وحاصلة في مجموع درجتيهما على ٢٥٪ على الأقل من مجموع نهايتها العظمى ، وذلك في امتحان القل .

وأن تكون ناجحة في اللغة العربية وفي اللقتين الأجنبيةتين الأولى والثانية وفي باقي المواد عدماً مادتين وحاصلة في مجموع درجتيهما على ٢٥٪ على الأقل من مجموع نهايتها العظمى وذلك في الامتحان النهائي .

مادة ٣ - يلغى امتحان الدور الثاني في امتحانات القل والامتحانات النهائية بكلية البنات بالقاهرة والاسكندرية . كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و تكون له قوة القانون وي العمل به اعتباراً من العام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ م .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧

بشأن امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية (القسم الخاص)
وامتحان المعدلات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٨ بشأن نظام المدارس الثانوية للبنين وأمتحان شهادة الدراسة الثانوية ، والقوانين المعدلة له ،

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٧

باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ باستمرار العمل به بمصر حكم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العربية في جميع أنحاء الجمهورية المصرية فيما داما محافظتي سينا والبحر الأحمر وبعدم قبول الطعن في التدابير التي أصدرتها الساطرة الفائمة على إجراء الأحكام العربية وبإحالته إلى المحاكم العسكرية وبأحكام أخرى ؛

وعلى القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ باستمرار العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى ما أرته مجلس الدولة ؛

قرار القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه لمدة سنة أخرى تبدأ من أول مايو سنة ١٩٥٧

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون وي العمل به من أول مايو سنة ١٩٥٧

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧

بشأن نظام الامتحانات في كلية البنات بالقاهرة والاسكندرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ بتنظيم امتحانات الدور

الثانوي في بعض معاهد التعليم ؛

وعلى ما أرقة، مجلس الدولة ؛

